

الانكماش لمحاربة التضخم

اقتراح استراتيجية لامتصاص التضخم دون الترفيع في الأسعار



جمال بن جميع

في مناخ من المنافسة المحتدة وضغوطات على هوامش الربح. وفي الحالة التونسية يمكن لاستراتيجية «الانكماش» تخفيف العبء عن ميزانية صندوق التعويض. بالإضافة الى ذلك، يمكن لاستراتيجية «الانكماش» مساعدة الشركات على الاستجابة لحاجات ميزانية المستهلك. ذلك أنه يمكن للشركات عبر التقليل في حجم السلع عرض منتجات بأسعار معقولة للمستهلكين الذين لهم ميزانيات محدودة. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تكون جد مفيدة خصوصا في الأوقات الاقتصادية الصعبة التي أصبح في ظلها التضخم برقمين (10,4 % في تونس).

ومع ذلك فإن للانكماش عيوب. ذلك أنه يمكن للمستهلكين التفاعل معه بطرق مختلفة. أولا قد يشعرون بأنهم يتعرضون لعملية غش عندما يدركون أنهم يدفعون نفس الثمن مقابل منتج أصغر حجما. كما يمكنهم أن يشعروا بعدم الرضا على جودة المنتجات زيادة على التقليل في حجمها أو وزنها. لذلك يبقى التواصل الواضح وتركيز خلية مكلفة بالسهر على وجود توافق بين الجودة والسعر ضروريين إذ انه من غير المستبعد أن يكون المستهلكون متيقظين عبر المقارنة بين السلع المعروضة في السوق والتوجه نحو خيارات مدروسة بناء على احتياجاتهم.

ضريبة على الفقراء ومكافأة للأثرياء

حسب كلام رئيس سابق يمثل التضخم ضريبة مسلطة على الفقراء ومكافأة للأثرياء. فمحاربة التضخم شيء هام باعتبار أنه يمكن أن تكون للتضخم المرتفع تداعيات سلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع بأسره.

ويحدث التضخم عندما يكون هناك ارتفاع عام ومستمر في أسعار السلع والخدمات. وذلك يعني تراجع القوة الشرائية لكل وحدة من وحدات العملة بما قد يقود الى انخفاض مستوى معيشة الناس وتدهور الاقتصاد.

ويؤدي التضخم المرتفع الى تأثيرات اقتصادية سلبية مثل انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الاستثمارات والصادرات الى جانب توسع رقعة البطالة. وغالبا ما تبدأ دوامة التضخم بارتفاع في تكاليف الإنتاج يمكن أن يكون ناتجا عن عدة عوامل مثل ارتفاع أسعار المواد الخام وزيادة في أجور العمال وارتفاع تكاليف الاقتراض أو أيضا نتيجة ضرائب مفرطة. وينعكس ارتفاع التكاليف على الأسعار والسلع والخدمات ونتيجة ذلك تتدهور القوة الشرائية لدى المستهلكين.

ولمكافحة دوامة التضخم يمكن للحكومات والبنوك المركزية اللجوء الى سياسات نقدية وجبائية مثل الترفيع في نسب الفائدة والحد من كمية الأموال المتداولة والتقليل في النفقات العمومية. وتهدف هذه الإجراءات الى إبطاء نمو الطلب والى كبح ارتفاع الأسعار لخفض التضخم الى مستوى مستقر ومعقول.

قد لا يكون «الانكماش» دواء شافيا لكنه يظل العلاج الأقل إيلاما للتخفيف من التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للعائلات.

ففي خضم محاربة التضخم، يتوجب حشد كل السبل لكن غالبا ما يتم اهمال «الانكماش» الذي يمكن أن يمثل استراتيجية مفيدة اذا اقترنت بتدابير أخرى مثل التخفيف من تواتر الزيادات في الأجور.

لكن معضلة كورنييلي تبقى قائمة : محاربة التضخم مع تقوية جهاز الإنتاج. وهذا برنامج واسع حسب ما نقل عن رئيس سابق.

الأرخص في العالم...

تعتبر خبزة «الباقات» التونسية اطلاقا الأرخص في العالم اذا تباع في تونس بـ 200 مليم وهو يمثل أقل من 6 سنتات من الأورو.

وتتمثل سياسة الانكماش في الانقاص من وزن «الباقات» من 220 غراما الى 200 غرام. ولما كان استهلاك التونسيين اليومي 10 ملايين خبزة من كل الأصناف فإنه يتم باعتماد سياسة «الانكماش» توفير 200 طن من الفرينة يوميا بفضل انقاص 20 غراما فقط من كل «باقات».

تلك كمية لا يستهان بها في ظل ارتفاع سعر القمح على المستوى العالمي. فاستراتيجية الانكماش ليست مرغوبا فيها فحسب وانما يوصى بها للحفاظ على نفس السعر ودون مفاخرة عجز صندوق التعويض. وحسب الخبازين المحترفين لا توجد تداعيات على المذاق ولا على الجودة الغذائية طالما تم اعداد الخلطة الصحيحة عبر تقدير صحي لكمية الغلوتن ونوعية الماء وانتظار هجوع العجين قبل المرور الى الصقالة. ومن المهم جدا تحقيق توازن بين خفض التكاليف وجودة المنتج النهائي.

يمكن أيضا أن يكون للانكماش فوائد صحية محتملة اذا تم استخدامه بشكل استراتيجي. فحاليا تحتوي قنينة الصودا ذات الـ 33 سنتاترا على معدل 35 غراما من السكر أي 7 مكعبات من السكر فاذا قررت الحكومة بمرسوم ألا تزيد كمية السكر عن 25 غراما فإن من شأن ذلك التقليل من استهلاك هذه المادة. فعبر تقليل كمية السكر التي تحتوي عليها قنينة صودا من 33 سنتاترا تصبح الفوائد الصحية على المدى البعيد للتخلص من السمنة ومرض السكري حتمية.

تضخم لامرئي

يقال أن الانكماش SHRINKFLATION هو شكل من أشكال التضخم اللامرئي باعتبار ان معاهد الإحصاء لا تحسبه. ففي النهاية يظل قالب شكلاطة بـ 100 أو 80 غراما قالب شكلاطة.

ذلك أن معاهد الإحصاء تتابع بصفة عامة تطوّر أسعار المنتجات عبر مراقبة تغيّرات أسعار البيع بالتفصيل ولا تأخذ بعين الاعتبار التخفيض في حجمها.

ومن هنا يعتبر «الانكماش» شكلا من أشكال التضخم غير المؤلم بفعل عدم أخذه بعين الاعتبار من طرف معاهد الإحصاء.

طبعا يمكن أن يكون لذلك تأثير على نظرة المستهلك لتطوّر الأسعار وعلى ثقته في العلامات التجارية.

لذلك على الحكومة والشركات استخدام هذه الاستراتيجية مع منتجات منتقات بعناية وبجرعات تجانسية إلى جانب التواصل بشكل فعّال مع المستهلكين لشرح الرهان والظرف العالمي.

فحتى المحروقات يمكن أن تكون معنية باستراتيجية «الانكماش» وذلك عبر الترفيع في نسبة مادة الايثانول في البنزين بالتعاون مع مصنعي السيارات.

مزايا وعيوب

إن فوائد «الانكماش» اقتصادية بالأساس. فعبر التقليل في حجم المنتجات، يمكن للشركات المحافظة على هامش ربحها وتجنّب زيادة كبيرة في الأسعار قد تضرّ بقدرتها التنافسية.

وبالإضافة الى ذلك يمكن للانكماش المساعدة على خفض تكاليف الإنتاج بما من شأنه العودة بالفائدة على الشركات

أصبح التضخم منذ أشهر قضية ساخنة في النقاشات الاقتصادية والسياسية. ذلك أن أسعار السلع الأساسية مثل المواد الغذائية ومنتجات الطاقة والمواد الخام ارتفعت بشكل كبير بما أدى الى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات بكل انحاء العالم. وفي ظل أوضاع ما بعد كوفيد كان على البنوك المركزية التحرك على مستوى أسعار الفائدة لإبطاء النمو الاقتصادي والتقليل في التضخم.

بإمكان البنوك المركزية في هذه الحالة التخفيض في كمية الأموال المتداولة عبر الترفيع في احتياطات البنوك أو بيع السندات الحكومية.

وبإمكان البنوك المركزية أيضا اللجوء الى إجراءات غير تقليدية لمحاربة التضخم. فخلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008 استخدم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة التيسير الكمي لزيادة كمية الأموال المتداولة وانعاش الاقتصاد. وتتمثل هذه السياسة في شراء الأصول طويلة الأمد لزيادة السيولة في السوق.

تم تركيز «التيسير الكمي» لأول مرة من طرف البنك المركزي الياباني سنة 2001 ردّا على ركود طويل الأمد.

في عام 2015 أطلق البنك المركزي الأوروبي تحت قيادة دراغي برنامج «التيسير الكمي» لتحفيز اقتصاد منطقة الأورو. وجاء برنامج دراغي ردّا على ضعف النمو الاقتصادي وتحسبا لحدوث انكماش اقتصادي في منطقة الأورو لكن الوضع سنة 2023 لم يعد مثلما كان عليه من قبل لأن خطر حدوث تضخم مفرط حقيقي وقائم.

وتتعاون البنوك المركزية مع الحكومات لوضع سياسات اقتصادية وجبائية تساعد على مكافحة التضخم.

ان دور البنوك المركزية حاسم في التصدي للتضخم ولكن ذلك يتطلب تجنّد ومشاركة كل الفاعلين الاقتصاديين وفي هذا السياق يعتبر الانكماش أو التضخم غير المرئي احدي أدوات كبح التضخم الجامح.

ما هو الانكماش

La shrinkflation ؟

الانكماش LA SHRINKFLATION هو ظاهرة اقتصادية يقوم بها المصنعون بالانقاص من حجم أو كمية المنتج دون التخفيض في سعره.

وبلغة أخرى يتعلق الأمر بالتخفيض في كمية المنتج أو جودته عوض الترفيع في سعره. فمصطلح LA SHRINKFLATION (الانكماش) متأّت من دمج فعل SHRINK باللغة الانجليزية ومعناه «لمّ» و«حَصّر» مع كلمة INFLATION (التضخم) وهو يعني تضخم غير مرئي ولا مؤلم ولا يؤثر على مؤشر الأسعار. وغالبا ما يستخدم «الانكماش» كاستراتيجية للحد من الخسائر عندما ترتفع تكاليف الإنتاج لانه يساعد على الحفاظ على هوامش الربح وعلى قدرة تنافسية معينة في السوق. فمن خلال تحجيم حجم المنتجات يمكن للشركات تجنب الترفيع في الأسعار بشكل كبير الشيء الذي قد يجعلها أقل تنافسية مقارنة بشركات أخرى تعرض منتجات مماثلة لمنتجاتها. وقد لجأت الشركات الى استراتيجية الانكماش منذ عقود ولكن غالبا ما كان من الصعب على المستهلكين غير الفطنين الانتباه الى ذلك.

ولا يمثل «الانكماش» حلاً سحريا ولكنه أداة من جملة أدوات أخرى تستعمل في محاربة التضخم التي تظل بالمناسبة شأن الجميع.